الفصل الثامن عشر

إثارة حوار

عقد جديد ورؤية جديدة للصالح العام

أدريانا ج. كيزر (Adriana J. Kezar)

يُعدُّ التعليم العالي -تقليدياً- مؤسسة اجتماعية. وكما لاحظنا في الفصول السابقة أن للمؤسسات الاجتماعية رسالات راسخة، وقيماً داعمة، ونمطاً تاريخياً من الحقوق والمسؤوليات التي يجري التفاوض بشأنها واستكمالها باستمرار. وكان هناك عقد بين التعليم العالي والمجتمع منذ تأسيس جامعة هارفارد في العام (1636)م. وكان هذا عقد اجتماعي بين التعليم العالي والمجتمع. وكان هذا العقد يناقش ويستكمل من حين إلى حين، وتسود نسخة جديدة منه، مازالت النزعات والقوى الموصوفة في الفصل الثاني (وغيره من الفصول) في واجهة الأحاديث عن عقد اجتماعي جديد للقرن الحادي والعشرين. إن نسخة العقد التي قدمها الليبراليون الجدد وعززوها، تقلل من قيمة رسالة الخدمة العامة التي يقوم بها التعليم العالي، ولها آثار مدمرة جداً على المجتمع. فلا بد من التأكيد أن تكون

www.obeikandl.com

الأصوات المؤكدة للصالح العام، التي وصفنا معالمها فيما سبق، جزءاً من النقاش والتفاوض والاستكمال.

كيف يمكننا صياغة عقد جديد للتعليم العالي؟ أعتقد انه لا يستطيع شخص واحد تعريف الصالح العام، ولا ينبغي له أن يفعل. فهذه مسؤولية جماعية. ونتيجة لذلك، يحتاج المجتمع إلى أحاديث، أو حوارات مصممة عن قصد، ومدروسة عن كيفية تمكن التعليم العالي من خدمة الصالح العام. ولدى قراءتك لهذا الكتاب، ربما تظن أن هناك صورة واضحة جداً لكيفية خدمة الصالح العام، (أو لكيفية وجوب خدمته)، أو ربما تتجاوب مع رأي معين من الآراء التي وصفت في فصل من الفصول. لقد حاولنا -بالتأكيد- تقديم مجموعة من الأفكار لما نظن أنه يشكل عناصر رؤية لكيفية قيام التعليم العالي بخدمة الصالح العام. ربما يشعر بعضهم أنني أتخلى عن رأيي أو رأي الحركة بقولي إن الرؤية الجديدة لم تظهر بعد. وربما يشعر آخرون أني مخادع؛ لأن المؤلفين عبّروا في هذا الكتاب عن قلقهم بشأن النموذج الاقتصادي للتعليم العالي، وقدموا أفكاراً من حركات متنوعة حول إعادة صياغة ميثاق اجتماعي أوسع مدى، يؤكد على نطاق أوسع من المنافع تفوق المنافع الفردية والاقتصادية. والواقع أن غاية الكتاب هي إقحام منظور آخر في الحوار الذي أسكت في السنوات الأخيرة، أو الذي لم يشجع بقدر ما شجع غيره. إننا نشعر أنه لا بد من وصف الرؤية الناشئة التي عرضت في الفصل الثالث، وتوضيحها في الحوار حول الدور الذي يمكن أن يلعبه التعليم العالي في المجتمع.

وأخيراً، نحن نؤمن بأهمية التروي والدراسة المتأنية في مجتمع ديمقراطي، ونؤيد النهج الجماعي لتحديد الصالح العام. لقد بينت في الفصل الثالث أن حركات عديدة مثل (تعلم الخدمات) تشجع على إيجاد رؤية جديدة، ولكنها غير كافية، لأنها نادراً ما تشغل المجتمع في أحاديث متبادلة. إذ لا بد من التزام المجتمع ومدخلاته من المعطيات لإكمال الرؤية، ولا يمكن للرؤية أن تشتق من

www.obeikandi.com

التعليم العالي فقط. كما أنني أشرت إلى أن مثل هذه الحركات المتنوعة يمكن أن تحبطها المصالح الاقتصادية القوية جداً، إذا لم يحشد دعم أكبر وشبكات أوسع لصالح الميثاق العام. لقد عبّر عن أهمية الحوار عدد كبير من مؤلفي فصول هذا الكتاب، مثل ديفيد ماتيوس (الأمناء)، وجيمس فوتروبا (قادة مؤسساتيون)، وديفيد لونغانيكر (صانعو السياسة)، وطوني تشيمبرز. وغاية هذا الفصل مراجعة بعض الإستراتيجيات لتوطيد الحوارات وتفصيل مجموعة أسئلة (مبنية على أفكار طرحت في هذا الكتاب) لكي تدرس ضمن هذه الحوارات. هذا وتكمل الحوارات والأسئلة الموصوفة في هذا الفصل تلك التي عرضت في فصول أخرى لمجموعات معينة مثل قادة المؤسسات وصناع السياسة. أقترح في هذا الفصل طريقة لتأطير حوار أوسع بين مجموعات مهتمة متنوعة في المجتمع. وباختصار، إن خلق حوارات عن الأهداف الاجتماعية والعامة للتعليم العالي، يُعدُّ جزءاً من عملية بناء دور التعليم العالي لخدمة الصالح العام. كما أن تطوير الحوارات يوسع كذلك شبكة العمل المنخرطة في تعريف التعليم العالي، وإيجاده لخدمة الصالح العام.

لماذا تعد مناقشة العقد بين التعليم العالي والمجتمع مهمة؟ يُعد العقد الاجتماعي أساس مهمات مؤسسة التعليم العالي وقيمها، ويؤثر في خيارات الأفراد في نظام التعليم العالي، بدءاً من صانعي السياسة، مروراً بالآباء والأمهات، وأعضاء الهيئة التدريسية، حتى الطلبة. فمثلاً، إذا لم يكن لدى صانعي السياسة والجمهور صورة واضحة عن سبب أهمية الاستثمار في التعليم العالي، بما في ذلك المنافع الاجتماعية والعامة، ربما ينتهي المطاف بأولويات سياسة عامة أخرى إلى اكتساب دعم أكثر مما يكتسبه التعليم العالي. ويرى النقاد أنه إذا ما سحب التمويل والدعم من التعليم العالي، فإن ذلك سيؤدي إلى نتائج تتلخص فيما يلي: نمو الفوارق الاقتصادية والاجتماعية، وزيادة الإنفاق على برامج الرفاه الاجتماعي، وعجز عن المنافسة في اقتصاد عالمي تقني متنامٍ، وانخفاض نوعية

الحياة، وزوال الانخراط المدني. كذلك، يحتاج صانعو السياسة إلى فهم الأخطار المحتملة المترتبة على الاعتماد على المصادر الخاصة، ومصادر الشركات لدعم التعليم العالي، كما كان الحال ممارسة وتشجيعاً أثناء العقدين المنصرمين. تبين كتب مثل كتاب بوك: (جامعات في السوق) (2003) كيف أن قيم الشركات قد أسفرت عن التكتم والفساد في البحث، وعن صراعات المصالح، والغش بين طلبة الكليات، ونزاع الالتزام بين أعضاء الهيئة التدريسية. وهذا غيض من فيض.

نهج لإعادة التفكير في العقد

طرح حتى الآن منهجيتان لإعادة التفكير في العقد الاجتماعي، كل منهما تركز على إجراء حوار مفتوح بين جماعات ضمن التعليم العالي، وفرقاً مهتمة بالأمر من المجتمع. لقد صمم هذا الكتاب وفي ذهن المؤلفين المنهجيتان التاليتان:

يقترح ديرك بوك (1982) إستراتيجية شاملة لإيجاد رؤية جديدة للصالح العام، دعم لتطبيق هذه الرؤية. أولاً، بما أن التعليم العالي نظام لامركزي، فإن التخطيط أو السياسة سيكونان أقل أهمية من القيادة. إذ يستطيع الرؤساء والمجالس حشد الموارد البشرية والمالية في طول البلاد وعرضها. ومع ذلك تزداد قيادة كهذه ندرة مع تقلص الإنفاق الحكومي، وقضاء رؤساء الجامعات وقتهم كله في حشد الدعم وجمع الأموال. والجمعيات المهنية تستطيع التأثير في طبيعة الحوارات بطرح أسئلة عن الصالح العام، على المجموعات مثل أعضاء الهيئة التدريسية أو الإداريين. والمؤسسات تستطيع تغيير أولويات التمويل لتركز على حقول تخدم الصالح العام. والحكومة تستطيع أن يكون لها نفوذ بفضل تطبيق سياسات مثل إعفاء الطلبة -الذين يدخلون مهناً تخدم الصالح العام- من القروض، أو بفضل تغيير أنماط تمويل البحوث. فلا بد -إذاً- من إشراك هؤلاء جميعاً بحوار عن الصالح العام، لأن المشكلة نظامية ومعقدة، وتشمل المشروع كله. لقد تمَّ تقديم أسلوب أنظمة في مخطط هذا الكتاب، شمل مجموعات مختلفة ومستويات متنوعة من المشروع عن طريق إضفاء مفهوم معين على

القضية. ويمكن وصف منهجية بوك بأنها هيكلية، نستطيع أن نولد فيها رؤية جديدة بفضل أهداف أعيد توجيهها، وتقديم مكافآت وموارد مناسبة وتطوير خطة.

أما هولاندر وهارتلي (2000) فيقترحان ضرورة إيجاد شبكة وطنية، أو حركة غير عادية. ومن أجل تطوير مثل هذه الحركة، لا بد للمجموعات أن تفهم المعارضة، وعليها أن تتفاعل لتصوغ برنامجاً أو تشكل رؤية. والحوار أمر حاسم وجوهري في العملية كلها. هذه المنهجية السياسية ممثلة أيضاً في هذا الكتاب بناءً على الكتابات التي تشجع الحركات المتشظية، لترى أنها كلها تمتلك رؤية مشتركة. إن الفصل الثالث المركز على ضرورة إيجاد حركة غير عادية يشكل المفصل الرئيس لهذه المنهجية. بالإضافة إلى أن الفصل الثاني قد ركز على تحديد معالم المعارضة، كما دعمت فصول عديدة -بما فيها الفصلان الحادي عشر والثاني عشر- هذا الهدف. والكتاب نفسه محاولة لتقديم تفاعل أفكار بين الحركات المختلفة والمعزولة بعضها عن بعض غالباً. ويراودنا الآن أمل في أن يفكر كل ممن يتعاطف مع تعلُّم الخدمات في أهمية البحث القائم على المجتمع، أو في أهمية الانخراط المدني. وأولئك المهتمون بالانخراط المدني يستطيعون كذلك إعادة التفكير في الخدمة العامة. وكلنا أمل في أن تنمو حركة غير عادية (ما وراء الحركة) عن الصالح العام، معارضة للنموذج الصناعي الخالص للتعليم العالي. ومع ذلك نحن قلقون بشأن خلق جو سياسي جدلي لا تدرس فيه الأفكار المختلفة المتعلقة بالصالح العام. وعلى الرغم من أن الدعم السياسي يعد مهماً لبناء رأي ووضع خطة برنامج، فإنها ربما تسفر أيضاً عن تحطيم الحوار الأصيل، والتعاون باتجاه رؤية مشتركة للصالح العام. من الطبيعي أن يكون تطوير رؤية مشتركة أمراً صعباً، بيد أن تطوير رؤية مزوّدة بمزيد من الآراء والمنظورات يعد أمراً ممكناً.

لا بد من المنهجية الهيكلية، والمنهجية السياسية للتحرك قدماً في اتجاه إيجاد عقد جديد.

www.obeikandl.com

وأي المسارين اتخذنا، يعد الحوار إستراتيجية جوهرية مهمة. ويعد النقاش بشأن العقد الاجتماعي أمراً جوهرياً وحاسماً لتطوير رؤية جديدة ذات صلة برسالة التعليم العالي وقيمه. وتحتاج الحوارات بشأن العقد الاجتماعي إلى دراسة أسئلة عديدة مهمة. إذ ربما يحوي الحوار الأول مجموعة أسئلة حول السياسة العامة، والدعم العام، والفهم العام المتصل بالعقد الاجتماعي:

1. على أي مستوى يجب أن تتكيّف مؤسسات التعليم العالي مع قوى السوق، وإلى أي مستوى يجب أن تحتفظ بوظائفها التاريخية ومصالحها العامة طويلة الأمد؟ أي جوانب من رسالات التعليم العالي الاجتماعية والعامة يجب الاحتفاظ بها؟ أي قيم أكاديمية تقليدية ضرورية لدعم هذه الرسالات الاجتماعية والعامة؟ كيف ننشئ عقداً اجتماعياً للتعليم العالي، يكرم المصالح الاقتصادية والاجتماعية والخاصة والعامة؟ هل ينبغي أن تحتفظ الأولويات الإنسانية والمجتمعية بأهمية متساوية للأهداف الأخرى أو لنتائج التعليم العالي كما كانت في الماضي؟.

2. أي الوظائف التاريخية الاجتماعية التي لا بد من اعتبارها في هذا الحوار؟ كيف يمكن توحيد الوظائف الاجتماعية الجديدة، كالتعليم من أجل ديمقراطية متنوعة، أو إيجاد شراكات متبادلة مع المجتمع؟

3. إلى أي حد ينبغي أن يصبح التعليم العالي خاصاً، وما هو أثر هذا التحول؟ هل التعليم العالي العام جزء من الدولة أم مستقل عنها؟ أي نمط من الاستقلال الذاتي أو التنظيم يجب ممارسته؟.

4. كيف نوفق بين القيم الموجهة بالسوق، والقيم الأكاديمية التقليدية؟ مثلاً، ضمن البيئة الأكاديمية التقليدية، تعد الحرية، والحصول على العلم والمساواة، والامتياز، والتكامل، والتكريس للتقصي، كلها مهمة لتلبية الرسالة العامة. فأي القيم التي يجب الاحتفاظ بها، وتعزيزها بوصفها

www.obeikandl.com

شريكة في التعليم العالي مع مجموعة أخرى تمثل أنظمة قيمية مختلفة؟ كيف يمكن صيانتها؟.

5. كيف يمكن أن نفكر في الخاص وفي العام بطرق معقدة تظل محتفظة بالدور الاجتماعي للتعليم العالي؟ من المهم ألا نفصل تماماً بين المصالح العامة والمصالح الخاصة، أو بين المصالح الاجتماعية والمصالح الاقتصادية. فقد بينت دراسات عديدة كيف أن المصالح الخاصة تفيد المصالح العامة بطرق مهمة مثل الرواتب الأعلى، والاستقرار في الاستخدام والتوظيف، وتحسّن صحة خريجي الجامعات، وحسن اتخاذ القرارات الاستهلاكية بين خريجي الجامعات.

6. إلى أي حد تكون أزمة القيم والأولويات داخلية ومؤسساتية، بدلاً من كونها خارجية ومشتركة؟.

7. كيف يمكن أن ينخرط العامة من الناس في علاقة متبادلة حول العقد الاجتماعي؟

8. كيف يمكن مواءمة الحركات الحالية، وكيف يمكن تطوير رؤية جماعية للتعليم العالي لخدمة الصالح العام؟

بالإضافة إلى مجموعة الأسئلة الأوسع حول موازنة المصالح العامة والاجتماعية والخاصة والاقتصادية ذات الصلة بالعقد الاجتماعي، هناك قضايا عديدة مركزة تحتاج إلى اهتمام، ويمكن أن تكون توكيداً في الحوارات الأخيرة عندما يكون هناك شيء من الإجماع حول قضايا الصالح العام الأكثر اتساعاً:

1. ربما كان أكثر الحقول التي تؤثر في الاتجاه نحو عقد اجتماعي وعام نفوذاً هو تمويل التعليم العالي. فعلى الرغم من أن مؤثرات عديدة شكلت العقد الحالي، فإن التمويل المتضائل، والتشجيع على البحث عن مصادر خارجية -خاصة- كان يشكل الأثر الأكبر. كيف يستطيع المشرعون الفيدراليون

www.obeikandi.com

والولاياتيون والمحليون، والخريجون، والمؤسسات، والآباء والأمهات العمل معاً لإعادة التفكير في دعمهم للتعليم العالي العام؟ ومع ذلك، لا يمكن أن يُلقى العبء كله على كاهل دافعي الضرائب والجمهور لتزويد التعليم العالي بمزيد من المال لتلبية العقد الاجتماعي وتغطيته. أي الخيارات ينبغي أن تتخذها المؤسسات فيما يخص الأولويات لضمان تغطية المهمة كلها والعقد الاجتماعي في التعليم العالي بميزانيات محدودة؟

2. وبما أن عملية تحويل هيئة الحوكمة والقيادة إلى صيغة نقابية قد أثرت في الرسالة الأكاديمية وقيمها تأثيراً كبيراً فلا بد من الاهتمام بهذه الحقول. كيف يمكن عكس عملية تحويل هيئة الحوكمة والقيادة إلى صيغة نقابية، في الكليات والجامعات؟ يمكن أن تلعب جمعية المجالس الحاكمة في الكليات والجامعات دوراً في العمل مع المشرعين، للتوفيق بين قيم العمل والقيم الأكاديمية حول إدارة الجامعات.

3. لا بد من مخاطبة النزعات نحو خصخصة البحوث. كيف يمكن خدمة الجمهور العام بصورة أفضل إذا بقيت اكتشافات البحوث مشروعات تجارية عامة، وليست مشروعات خاصة؟ فهل يجب أن يكون للبحث الأساسي أو الاجتماعي التطبيقي أولوية على البحث التجاري؟ كيف يمكن توطيد نظام أولويات وتشجيعه؟ وإذا ما استمرت الجامعات في البحوث التجارية، كيف يمكن أن نوفق بين القيم الأكاديمية (تنمية المعرفة، توجيه طويل الأجل، المسؤولية تجاه المجتمع، نظرة أوسع للاستحقاق، المراجعة الدقيقة)، وبين القيم الصناعية (الربح، توجيه قصير الأجل، المسؤولية تجاه حاملي الأسهم فقط، نظرة ضيقة للاستحقاق حول الربح، لا مراجعة دقيقة)؟

4. ربما يُعدّ نمو التوجه إلى تعيين أعضاء الهيئة التدريسية بعقد، أو بموجب عمل جزئي (غير متفرغ) نزعة نحو السقوط (أقرب إلى نقطة السقوط

www.obeikandi.com

في الألعاب الرياضية). فظروف العمل الإلزامي حيث يشجع أعضاء الهيئة التدريسية على استغلال رواتبهم الخاصة في الربح، وبصورة أساسية على منح رواتبهم دون منح خارجية، ودون عقود غدت متفشية في بعض الجامعات. لقد أخرج أعضاء الهيئة التدريسية من الالتزامات التقليدية، ودفعوا إلى اختيار مسارات جديدة منذ أن أفسد الالتزام بالاستقلال الذاتي، والاستقرار، والأجور المنصفة والتثبيت. لقد أفسد هذا التحول كثيراً من مظاهر الصالح العام، بدءاً من نوعية التعليم الجامعي، حتى تقدم المعرفة في هذا البلد. فلا بد -إذاً- من أن تلتقي الجمعية الأمريكية لأساتذة الجامعات، وجمعية التعليم الوطني، والفيدرالية الأمريكية للمعلمين حول مائدة واحدة مع الإداريين والمشرعين الذين أثروا في هذه الخيارات، ولا بُد لهم جميعاً من الالتزام بالانخراط العام في الصالح العام.

5. كيف يمكن صياغة منهاج متوازن يمثل العلوم كلها؟ كيف يمكن تشجيع التفاعل العلمي؟ لقد أصدرت جمعيات علمية أوراقاً وتقارير تركز على أهمية العلوم الإنسانية والاجتماعية للتعليم، والديمقراطية، وإبداع المعرفة. فلا بد للقيادة المؤسساتية من دعم هذه الحركات.

6. كيف يمكننا تشجيع منهجيات التعلم التي تحفظ المستوى الأعلى من التفكير النقدي اللازم للمواطنة ودعمها؟ تقوم الجمعية الأمريكية لمشروع الالتزامات الأمريكية للكليات والجامعات الأمريكية، بوضع معالم إستراتيجيات منهجيات بحاجة إلى أن تولى مزيداً من الاهتمام. فضلاً عن أن عدداً من الحركات، وتعلم الخدمات المجتمعية، ومجتمعات التعلم بوجه خاص تدعم تعلم الطلبة كلهم تعلُّماً عالي المستوى وقائماً على العلاقات المتصلة.

7. كيف ندعم دور الشراكات المجتمعية ـ الجامعية في زمن تقليص الميزانيات؟ كيف يمكن مأسسة مفهوم الجامعة الملتزمة بالانخراط؟ كيف يمكن

www.obeikandl.com

استخدام مفهوم التعاون لخلق مزيد من الخدمة العامة؟ تقدم التعاونيات الإقليمية بعض الأفكار، والفرص للمستقبل.

8. كيف يمكن التغلب على صراعات المصالح حول الشراكات الجامعية – الصناعية؟ في أي ظروف يجب التغلب على هذه الشراكات؟ كيف يمكن استخدامها لدعم الأهداف الاجتماعية أو العامة؟ يقدم تقرير منتدى التعليم العالي – التجاري (2001) أساساً لمثل هذا البحث.

9. كيف يمكن تطوير السياسة العامة؛ بحيث تدعم دخول الطلبة حياة عملية منخفضة الأجور؟ كيف يمكن أن تخفض الولايات المتحدة رسوم الطلبة الدراسية لضمان حصولهم على التعليم وصيانة الصالح العام؟

تساعدنا هذه الأسئلة على إعادة التفكير في التعليم العالي. ومع ذلك فإن كثيراً منها يركّز على صانعي السياسة، والقادة المزودين بالمعلومات، كما ينتمي كثير منها أيضاً إلى هموم خاصة جداً ضمن الأكاديمية. يجب أن يجري حوار بين عامة الناس فيما بينهم، وبين التعليم العالي وعامة الناس. إن أسئلة هوارد بوين (1982) التي تطلب من كل واحد منا أن يفكر فيها، وأن يقدم مدخلاً أساسياً إلى بحث الصالح العام. ربما تقود الإجابات عن هذه الأسئلة في النهاية إلى تحقيق الميثاق الاجتماعي، والعقد الاجتماعي الذي نبحث عنه.

1. أي نوع من الناس نريد لأبنائنا وأحفادنا أن يكونوا؟

2. أي نوع من المجتمعات نريدهم أن يعيشوا فيها؟

3. كيف تشكل مؤسساتنا على أفضل وجه لتنشئة تلك الأنواع من الناس والمجتمعات؟

ستكون هناك معارضة للإجابة على هذه الأسئلة. سيقول بعضهم إن دور الخدمة (سواء عُرّف تجارياً أو شعبياً) يعد بحد ذاته إشكالياً، وعلى الجامعة أن

www.obeikandl.com

تعود إلى كونها برجاً عاجياً، يؤكد فيها على البحث الخالص، ويقلّص الدعم الحكومي والخاص، بحيث يغدو التعليم مهماً مرة أخرى، وتعرّف الخدمة بأنها حوكمة داخلية. أما أنا وغيري ممن شارك في الكتابة في هذا الكتاب، لا ندعم مثل هذا التراجع، إذ لا بد أن تواجه مشكلات تحويل التعليم العالي إلى متطلبات السوق وإلى سلعة كذلك دون التراجع إلى عصر ذهبي رومانسي حيث تركز فيه الجامعات والكليات أساساً على مصالح النخبة، وعلى الحفاظ على الأمر الواقع في المجتمع.

فضلاً عن أن بعض الأفراد يبشرون بانتصار الأسواق والإدارة والتعليم العالي بوصفه صناعة -مجازياً-، معتقدين أنه لا ضرورة للحوار [زيمسكي (Zemisky)، 1993]. إنهم يعتقدون أن هذا هو السبيل الوحيد لكي يبقى التعليم العالي مشروعاً مركزياً ضمن النظام العالمي الجديد، ولضمان الميزانيات اللازمة للحفاظ على الوضع الطبقي للعالم. إنهم يذكرّوننا بأن التعليم العالي كان ومازال مدفوعاً بالسوق، وهذا ما يسّر الابتكارات والاختراعات التي جعلته النظام التعليمي العالي الأول في العالم. ويقولون إن التعليم العالي قد انحرف منذ زمن طويل عن مهمة التعليم إلى البحث، إذ غدت المهنية نزعة منذ مطلع القرن التاسع عشر. ومع ذلك فإن السياق التاريخي يذكرنا بأنه لم يسمح أبداً لقوى السوق أن تعمل طليقة تماماً. هذا هو التحدي الذي يواجه الحركة، أن تكون الصوت الذي يلطف قوى السوق ويضبطها، ويشغل الأمة في حوار يضمن استمرار التعليم العالي في التأكيد على الصالح العام كيفما عُرّف هذا الصالح العام.

www.obeikandi.com

References

Bok, D. (1982). The corporation on campus: Balancing responsibility and innovation. *Change, 14*(6), 16–25.

Bok, D. (2003). *Universities in the marketplace: The commercialization of higher education.* Princeton, NJ: Princeton University Press.

Bowen, H. (1982). *The state of the nation and the agenda for higher education.* San Francisco: Jossey-Bass.

Business–Higher Education Forum. (2001). *Working together, creating knowledge: The University-Industry Research Collaboration Initiative.* Washington, DC: American Council on Education.

Hollander, E., & Hartley, M. (2000). The civic renewal in higher education: The state of the movement and the need for a national network. In T. Ehrlich (Ed.), *Civic Responsibility and Higher Education* (pp. 345–366). Washington, DC: American Council on Education and Oryx Press.

Zemsky, R. (1993). Consumer markets and higher education. *Liberal Education,* 79(3), 14–18.

www.obeikandl.com